

## \* عماد الخطيب

## الأكاديميون المقدسيون الفلسطينيون: بين التهويد وغياب الفعل المضاد

هذه المقالة عبارة عن دراسة مسحية لأحوال الأكاديميين المقدسيين ممّن يحملون بطاقة "الإقامة الدائمة" الإسرائيلية، ويعملون في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في القدس والضفة الغربية. ولهذه الغاية اختار الكاتب عينة ممثلة بلغت ١٢٩ أكاديمياً، وموزعة كالتالي: ٢٨٪ ممّن يحملون الدكتوراه، و٦٣٪ من حملة الماجستير؛ و٩٪ ممّن لديهم شهادة البكالوريوس، وقد شكلت الإناث ٢٩٪ من عديد العينة. وتوصل الكاتب إلى بعض النتائج منها أن عدد الأكاديميين في القدس بلغ ١٦٤ أكاديمياً بينهم ١٨٥ شخصاً حازوا الدكتوراه. وتبين أن ٧٠٪ منهم متزوجون، وهم في الفئة العمرية ٢٠ - ٤٩ عاماً، ويعمل نصفهم في المؤسسات الأكاديمية الواقعة داخل نطاق جدار الفصل، بينما يعمل النصف الثاني في الضفة الغربية. ثم تعرض المقالة للحياة اليومية لهؤلاء الأكاديميين، فتلاحظ أن ٨٠٪ من أفراد العينة يمضون نحو ساعتين يومياً في التنقل عبر المعابر ونقاط التفتيش، وأن ٣٪ من هؤلاء يفكرون جدياً في الهجرة، الأمر الذي يساهم جزئياً في إفراغ القدس من النخبة المتعلمة، وهذا بالضبط ما تريده السلطات الإسرائيلية.

مؤسسات تعليم عالٍ ذات جودة. وبسبب ما تتعرض له مدينة القدس من استهداف مباشر ومتسارع لتهويدها وتفريغها من المقدسيين الفلسطينيين، فإن هذه الدراسة المسحية اختارت التركيز على فئة الأكاديميين المقدسيين في محاولة تقويم لأوضاعها، وعلى ما تراه من حلول لإعانتها على الصمود والبناء في أوضاع هي غاية في القسوة. وما خرجت به الدراسة من نتائج يُظهر الجانب المشرق الذي يجب العمل على تعزيزه، والذي يتمثل

لا يخفى على أحد أن الأمم تطورت وازدهرت باعتمادها على ركيزة أساسية تمثل فئة مهمة من المجتمع هي فئة الأكاديميين من أعضاء الهيئة التعليمية والباحثين في مؤسسات التعليم العالي، كون هذه الفئة هي التي تعد الكوادر البشرية التي تبني الوطن وتطوره وتحميه. وفي الوقت الذي نرى تنافساً بين الدول المتقدمة بشأن استقطاب كفاءات علمية أكاديمية من مختلف دول العالم، وخصوصاً من دول العالم الثالث، من أجل تعويض النقص لديها، نجد أن الأكاديميين الفلسطينيين، وعلى الرغم مما يواجهونه من صعوبات ومحاولات تهجير، فإنهم يتحدونها بالصمود وبإنشاء وتطوير

(\*) الأمين العام لأكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا، وأستاذ مشارك في كلية الهندسة والتكنولوجيا في جامعة بوليتكنيك فلسطين.

في وعي هذه الفئة وتحديدها الصعاب، وهي تزداد عدداً ونوعية على الرغم من المحاولات المستمرة لاقتلاعها طوعاً. وهذه النتيجة تعطي الأمل بأن الغد هو للفلسطينيين مهما تبلغ التحديات ويطل أمدّها. وقبل عرض نتائج الدراسة المسحية التي جرت على عينة تمثيلية من الأكاديميين المقدسيين من أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، سيتم عرض الأوضاع التي يواجهها المقدسيون، وكيف يمكن تعزيز وجودهم والمحافظة على النسيج الاجتماعي في مدينة القدس. ولا يخفى على أحد أن المحتل ركّز خلال العقود الأخيرة، وما زال، على مدينة القدس والفلسطينيين المقيمين فيها، ولهذا فإن على المعنيين من الجانب الفلسطيني أن يكونوا على مستوى مسؤولياتهم، وأن يجمعوا أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بالقدس من جميع النواحي، وأن يضعوا على أساسها الاستراتيجيات القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى لإعانة سكانها العرب على الصمود ومقاومة إجراءات الاحتلال، كون القدس تشكل عصب القضية الفلسطينية ومحورها. ومن أهم الفئات التي يجب جمع المعلومات عنها ومعرفة أوضاعها وما تواجهه من مشكلات وتحديات فئة الأكاديميين المقدسيين، التي هي محط اهتمام هذه الدراسة المسحية. إلاّ إنه من الأهمية بمكان قبل عرض منهجية ونتائج الدراسة المسحية أن يتم تسليط الضوء على طبيعة وحجم التحديات التي تواجه المقدسيين الفلسطينيين عامة، والأكاديميين خاصة، في حياتهم اليومية.

## التحديات التي يواجهها الوجود الفلسطيني في مدينة القدس

منذ سنة ١٩٤٨ والاحتلال ما فتئ يصدر

القوانين والأوامر، ويتخذ إجراءات متعددة ومتسارعة تهدف إلى تغيير الواقع العربي لمدينة القدس لمصلحة الاحتلال الغريب عن الأرض. ففي سنة ١٩٤٨ قام الاحتلال بإصدار قانون خاص بـ "ترتيب السلطة والقانون" كي تقوم حكومة الاحتلال من خلاله بضم مساحات كبيرة من أراضي فلسطين إلى ما أطلقت عليه حينها "أرض إسرائيل السابقة". وبعد حرب ١٩٦٧ ألغى الاحتلال الإسرائيلي الإدارة المدنية الأردنية على مدينة القدس وقام بفرض قانون "ترتيب السلطة والقانون" عليها بما يشمل ضم البلدة القديمة منها، علاوة على مساحات واسعة أخرى<sup>(١)</sup>. واستكمالاً لهذه الإجراءات، أصدر البرلمان التابع للاحتلال الإسرائيلي "الكنيست" في سنة ١٩٨١ قانوناً أساسياً بعنوان "القدس عاصمة إسرائيل" اعتبر القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة دولة الاحتلال. علاوة على هذه القوانين أصدر الاحتلال سلسلة أخرى من القوانين التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالقدس، وقام، بناء عليها، بنقل مؤسساته الرسمية السيادية\* إليها<sup>(٢)</sup>. ومن أجل ضمان استثناء القدس من أي حل سياسي محتمل، ولا سيما بعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال اتفاق أوسلو، قام برلمان الاحتلال في سنة ١٩٩٩ بإصدار قانون "الاستفتاء العام" الذي يُمنع بموجبه التنازل عن أي أرض صدرت بحقها، أو سرت عليها قوانين دولة الاحتلال<sup>(٣)</sup>. أمّا فيما يتعلق بالمواطنين الأصليين المقيمين في مدينة القدس، وهم المقدسيون الفلسطينيون، فقد استخدم الاحتلال قانون "الدخول إلى إسرائيل" الذي وُضع في سنة ١٩٥٢ لاعتبار المقدسيين (بعد استيلائه على كامل المدينة في سنة ١٩٦٧) أشخاصاً "مقيمين إقامة دائمة". وتم بناء على ذلك منحهم بطاقات إقامة دائمة يمكن، بموجب القانون نفسه، سحبها إذا ما ثبت أن المقيم لديه إقامة أخرى خارج حدود "دولة إسرائيل". وقامت وزارة العدل في حكومة الاحتلال في سنة ١٩٨٨ بإصدار قرار خاص يستهدف المقدسيين الفلسطينيين الذين يسميهم الاحتلال

(\*) على سبيل المثال: البرلمان (الكنيست): مؤسسات الرئاسة والحكومة؛ محكمة العدل العليا؛ قيادة الشرطة؛ حرس الحدود.

منهم رسوماً كاملة للخدمات المفترض تقديمها. وأنشئت شركات وجمعيات عملت، وتعمل، على السيطرة على أملاك الفلسطينيين في القدس، وذلك باستخدام جميع الوسائل، يساعدها في ذلك القوانين والأوامر الجائرة وتعاون مؤسسات الاحتلال الحكومية المعنية. ويمكن إجمال أهم الإجراءات ذات الوتيرة المتسارعة التي تنتهجها حكومات الاحتلال المتعاقبة لإيصال المقدسيين الفلسطينيين إلى فقدان الأمن والأمل كي يهاجروا "طوعاً"، بما يلي:

### ١ - هدم البيوت ومنع البناء في تجمعات المقدسيين الفلسطينيين

منذ أن احتلت مدينة القدس منعت سلطات الاحتلال المقدسيين الفلسطينيين، وجميع الوسائل، من البناء على أراضيهم، وأصدرت أوامر لتحويل مساحات كبيرة منها إلى "أراضٍ خضراء للمنفعة العامة"، كما قامت بتجميد تسجيل الأراضي في دائرة الطابو مدة من الزمن. وعلى الرغم من حاجة المقدسيين الفلسطينيين الطبيعية إلى التوسع في البناء استجابة للنمو السكاني الطبيعي، فإن الحصول على رخصة بناء من بلدية القدس التابعة للاحتلال يعد من أكثر الأمور تعقيداً، وينتهي في معظم الأحيان بالفشل بسبب القوانين والمماطلة الإسرائيلية، ومن يتمكن من الحصول على رخصة بناء يتم تقييده بقوانين تنظيمية تمنعه من بناء مساحات كافية، هذا بالإضافة إلى التكلفة المالية العالية التي تستوفيها سلطات الاحتلال لقاء إصدارها رخص البناء. وقد قاوم كثيرون من المقدسيين الفلسطينيين هذه الإجراءات بقيامهم بالبناء من دون ترخيص بعد فقدانهم الأمل بالحصول على رخص البناء، الأمر الذي أدى إلى قيام الاحتلال بهدم كثير من المباني بعد فرضه غرامات عالية على المخالفين.

(\*) المقصود «عرب ١٩٤٨».

(\*\*) يُعد الشخص غائباً حتى لو كان موجوداً، ولديه ما يثبت ملكيته، إذا كان لا يملك الجنسية أو الإقامة الدائمة.

"سكان شرقي القدس"، بأن اعتبرتهم مقيمين دائمين لا يحق لهم الحصول على جميع الامتيازات التي يحصل عليها اليهودي في المدينة، كما أنهم عرضة لإلغاء إقامتهم بسحب "بطاقة الإقامة الدائمة" الممنوحة لهم في حال ثبت أن لديهم إقامة خارج حدود مدينة القدس، أي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة أو خارج فلسطين، وذلك بحجة أنه ما عاد لهم حاجة إلى الإقامة في مدينة القدس.<sup>(٤)</sup> واستمراراً لمسلسل الإجراءات هذه ركز الاحتلال أيضاً على تهويد كامل مدينة القدس، بل كامل فلسطين، من خلال القوانين والأوامر المتعددة، فقد تم تعديل قانون "الدخول إلى إسرائيل" بحيث شمل الفلسطينيين ممن قام الاحتلال بعد سنة ١٩٤٨ بمنحهم الجنسية،\* وبحسب القانون المعدل في سنة ٢٠١٠، والمسمى "قانون سحب الجنسية من إرهابيين وسحب الإقامة الدائمة من إرهابيين وعائلاتهم" أصبح من الممكن طرد الذين مُنحوا الجنسية الإسرائيلية بعد سنة ١٩٤٨ بذريعة اتهامهم أمنياً، لكن هذا الطرد هو بشكل فردي، وذلك بعكس المقدسيين الذين يمكن طردهم بذريعة الاتهام الأمني بشكل جماعي، أي طرد المتهم وعائلته.<sup>(٥)</sup> واستكمالاً للحرب على الوجود الفلسطيني فقد أصدر برلمان الاحتلال في سنة ١٩٥٠، "قانون الغائب حتى لو كان موجوداً"،\*\* والذي تم بموجبه حرمان الفلسطينيين من حقوقهم في أراضيهم وقراهم التي تم تهويدها، كما منحت حكومة الاحتلال "القيّم على أملاك الغائبين" في القانون نفسه، حق التصرف المطلق بالأملاك الفلسطينية، وخصوصاً في مدينة القدس.<sup>(٦)</sup>

هذه القوانين والأوامر تم ويتم تنفيذها من خلال مختلف مؤسسات الاحتلال ذات الصلة، وهدفها النهائي هو إفراغ القدس خاصة، وفلسطين عامة من سكانها الأصليين. وقد قامت مؤسسات الاحتلال المتعددة باتخاذ عدة إجراءات ضد المقدسيين الفلسطينيين تعكس التمييز في "الخدمات" التي تقدمها مؤسسات خدماتية كبلدية الاحتلال إلى التجمعات المقدسية الفلسطينية، علماً بأنها تجبي

ترفض إصدارها، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى هدم البناء. وإمعاناً في محاولة تحطيم صمود المقدسي الفلسطيني تقوم بلدية الاحتلال ووزارة الداخلية بتحميل المقدسي الفلسطيني تكلفة هدم منزله، وفي كثير من الأحيان يُعطى فترة زمنية قصيرة كي ينفذ أمر الهدم بنفسه.

إن تقويماً للفترة الزمنية الممتدة بين سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ يبين أن الاحتلال قام بهدم أكثر من ٥٤٠ منزلاً، وهو أصدر خلالها أيضاً أوامر هدم بلائحة اتهام لأكثر من ٤٠٠٠ منزل، كما نجح في فرض غرامات دفعها المقدسيون ووصلت إلى أكثر من ٣٤ مليون دولار أميركي (انظر الجدول أدناه). وهذا مثال واحد يظهر كيف يحصل الاحتلال على "أرباح مالية" من إجراءاته ضد بناء المقدسيين على أرضهم تصل قيمتها كمعدل سنوي إلى ٦ ملايين دولار تقريباً، فضلاً عما تتقاضاه بلدية الاحتلال ووزارة الداخلية من المقدسيين في مقابل "خدمات" أخرى متعددة وإجبارية في معظمها.\*

إن سياسة هدم منازل المقدسيين الفلسطينيين المطبقة من طرف الاحتلال تتم بأن تقوم بلدية القدس أو وزارة الداخلية التابعتان له بإصدار أوامر الهدم، وهي أوامر إما تكون إدارية، أي تلك التي تصدر عن لجنة تنظيم البناء في بلدية القدس، ويصادق عليها رئيس البلدية بحيث يتم الهدم في وقت سريع على أساس أن البناء غير مرخص وغير مسكون، وإما تكون أوامر هدم قضائية يتم بموجبها توجيه لائحة الاتهام من جانب وزارة الداخلية إلى المخالفين، وذلك إذا لم تقم البلدية بتنفيذ الأمر الإداري للهدم خلال المدة الزمنية المحددة لذلك، حتى لو كان المنزل مسكوناً حينها؛ وعليه، يتم تحويل الأمر الإداري الصادر إلى ما يسمى محكمة البلدية التي تقوم في معظم الأحيان بإدانة المقدسي الفلسطيني، وتصدر أمراً قضائياً بعد أن تكون وضعت شروطاً تعجيزية، وألزمته دفع ما يُعرف بمخالفة البناء، وطالبته باستصدار رخصة بناء من البلدية نفسها خلال فترة زمنية، هذه البلدية التي تماطل في معظم الأحيان في إصدار الرخصة، ثم

#### سياسة إسرائيل ضد البيوت (٧ و٨)

السنة	عدد أوامر الهدم	عدد البيوت التي هدمت	مخالفات البناء التي جُمعت من الفلسطينيين (بالشكل الإسرائيلي)**
٢٠٠٤	٨٢٩	١٥٢	٣٤,٠٨٤,٨٢٣
٢٠٠٥	٨٠١	٩٤	٢٨,٦٢٣,٢٢٣
٢٠٠٦	٦٨٧	٨٣	١٩,٩٤٨,٣٥٢
٢٠٠٧	٤٧٧	٧٨	١٤,٤٩٨,٣١٧
٢٠٠٨	٩٥٩	٨٧	١٤,٦٥١,٢١٦
٢٠٠٩***	—	٤٧	—

(\*) على سبيل المثال يُطلب من المقدسي الفلسطيني استصدار وثيقة سفر من وزارة الداخلية بعدد قليل ومحدود من الصفحات، وتكلف مئة دولار أميركي تقريباً، وتجدد كل عامين، كما أن معاملات «لَمْ شمل» الأسر تكلف مبالغ باهظة. (\*\*). الشكل الإسرائيلي يساوي ٢٧ سنتاً أميركياً. (\*\*\*) مؤسسة بتسليم، ٢٠١٠.

في الأحياء العربية، ومصادرة مساحات واسعة من أراضي الفلسطينيين واعتبارها مناطق خضراء ومناطق مفتوحة، ولم يسلم من هذه الإجراءات حتى مقابر المسلمين التي قام الاحتلال باستهدافها بشكل مباشر.<sup>(١١)</sup> ونتج من هذه المخططات عزل الأحياء الفلسطينية بعضها عن بعض، ومنعها من التطور من خلال إحاطتها بالمستعمرات من كل جانب، أو عن طريق شق شبكات طرق التهمته أجزاء كبيرة من الأرض. أما ما يخطط له الاحتلال حتى سنة ٢٠٢٠ فهو تحقيق الأغلبية السكانية اليهودية على حساب المقدسيين الفلسطينيين بحيث لا يُسمح للمقدسيين الفلسطينيين بأن يشكلوا أكثر من ٣٠٪ من مجموع السكان الكلي.<sup>(١٢)</sup>

#### ٤ - جدار الضم والتهويد

في أوائل القرن الحالي أعلنت حكومة الاحتلال نيتها تطبيق فكرة زئيف جابوتنسكي\* التي طرحها في سنة ١٩٢٣ وسمّاها في حينه "الجدار الحديدي بين اليهود والعرب"،<sup>(١٣)</sup> وقد سمته حالياً "السياج الأمني"،\*\* وبدأت بنائه في سنة ٢٠٠٢. وباكتمال الجدار بطول أكثر من ٨٥٠ كم سيكتمل عزل المناطق الفلسطينية داخل الضفة الغربية بعضها عن بعض، وعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة. كما قام الاحتلال ببناء ما يسمى "حاضن القدس"، وهو جدار بطول يتعدى ١٧٠ كم هدفه عزل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية، والهدف منه إيجاد واقع جديد وتعزيز قرارات الاحتلال بضم القدس "الكاملة والموحدة" باعتبارها عاصمة لدولته. ولقد أدى بناء جدار الضم والتهويد داخل القدس وحولها إلى عزل أحياء فلسطينية كاملة يقطنها مقدسيون فلسطينيون مثل الرام وبير نبالا وضاحية البريد

(\*) زعيم الحركة التصحيحية الصهيونية التي تحدثت منها حركة حيروت ثم الليكود.  
(\*\*) هو جدار من الأسمت المسلح بارتفاع يصل إلى تسعة أمتار، ومجهز بأسيجة وكاميرات مراقبة، بالإضافة إلى الأرض المحيطة به والتي جرى ضمها باعتبارها حرم الجدار.

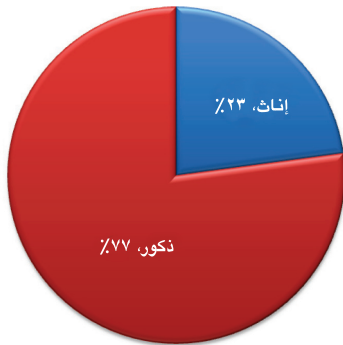
#### ٢ - سحب بطاقات الإقامة الدائمة من المقدسيين

تنفيذاً لقانون الاحتلال الخاص بـ "الدخول إلى إسرائيل"، وخصوصاً البنود التي تتعلق بـ "سكان شرقي القدس" الفلسطينيين، فإن الإحصاءات تشير إلى أن عدد المقدسيين الفلسطينيين الذين سُحبت بطاقات إقامتهم الدائمة، وبالتالي حقهم في "الإقامة" بمدينة القدس، خلال الفترة ١٩٦٧ - ٢٠٠٨ يزيد على ١٣,٠٠٠ مقدسي فلسطيني.<sup>(٩)</sup> وقد شكلت سنة ٢٠٠٨ ذروة هذه السياسة، إذ تم خلالها سحب أكثر من ٤٥٠٠ بطاقة إقامة. ومن الجدير بالذكر أن عدد بطاقات الإقامة التي سُحبت من الفلسطينيين خلال الفترة التي تلت توقيع اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣ حتى نهاية سنة ٢٠٠٠، بلغ نحو ٣٣٨٠ بطاقة. ومن ناحية أخرى، قام الاحتلال باستخدام إجراءات وأوامر متعددة لمنع لمّ شمل الأسر الفلسطينية بحيث إن المقدسي الفلسطيني (أو المقدسية الفلسطينية) الذي تزوج (أو تزوجت) شخصاً يحمل الجنسية الأجنبية أو فلسطينياً (فلسطينية) لا يحمل بطاقة الإقامة الدائمة، لا يحق له (لها) الإقامة في القدس، كما لا يتم الاعتراف بالأولاد في هذه الحالة، أو السماح لهم بالوجود في مدينة القدس.

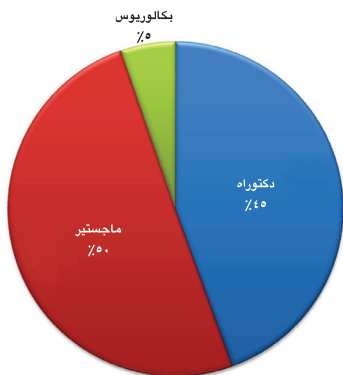
#### ٣ - مصادرة الأراضي والاستيطان

قام الاحتلال مباشرة بعد حرب ١٩٦٧ بضم أكثر من ٧٠,٠٠٠ دونم إلى بلدية القدس التابعة له، وخلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٩١ قام بمصادرة أكثر من ٢٣,٤٠٠ دونم من أراضي المقدسيين لمصلحة مستعمراته، بما فيها الحي اليهودي داخل أسوار مدينة القدس، إضافة إلى مستعمرة جبل أبو غنيم والمستعمرات الأخرى خارج الأسوار، والتي يقارب عددها ١٤ مستعمرة، وقد وصل عدد المستوطنين الذين يقيمون فيها حتى سنة ٢٠٠٩ إلى ما يقارب ١٨٠,٠٠٠ مستوطن.<sup>(١٠)</sup> وفي السياق نفسه، قام الاحتلال بإلغاء المخططات الهيكلية الأردنية السابقة، ووضع مخططات جديدة هدفها الأساسي منع البناء

٤١٦ أكاديمياً ممن حصلوا على درجات علمية تتراوح بين الدرجة العلمية الثالثة (الدكتوراه) والأولى (البكالوريوس) مروراً بالدرجة العلمية الثانية (الماجستير). وفي هذا المجتمع البحثي تشكل نسبة الإناث نحو ٢٣٪ (انظر الشكل رقم ١ أدناه)، بينما تتوزع الدرجات العلمية على المجتمع البحثي كما يظهر في الشكل رقم ٢ أدناه، فتشكل الدرجة العلمية الثالثة ما نسبته ٤٥٪ تقريباً (أي ١٨٥ أكاديمياً) من مجموع الدرجات العلمية، بينما يصل عدد الأكاديميين الذين يحملون شهادة الماجستير إلى ٢٠٩ أكاديميين، أي ما نسبته ٥٠٪ من مجموع الدرجات العلمية.



الشكل رقم ١: توزيع الجنس لمجتمع الدراسة



الشكل رقم ٢: توزيع مجتمع الدراسة بحسب الدرجة العلمية

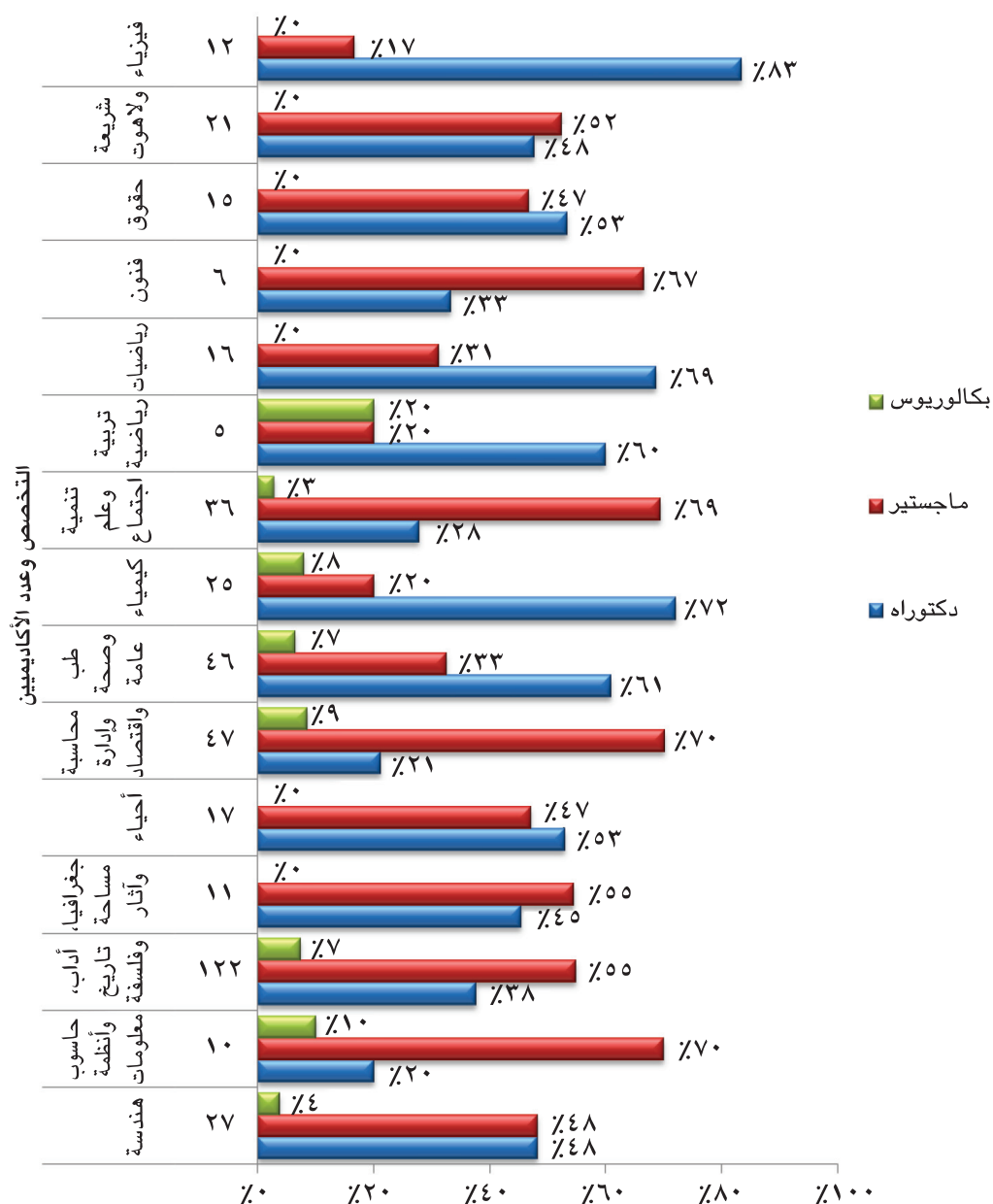
وغيرها، وهي أحياء يُقدَّر عدد المقدسيين الذين يقطنونها بنحو ٥٠,٠٠٠ شخص، مهددين بقيام الاحتلال بسحب بطاقات إقامتهم منهم. علاوة على ذلك، أنشأ الاحتلال أربعة عشر "معبراً" وبوابة ونقطة تفتيش في جدار الضم والتهويد حول مدينة القدس حيث يتم اتخاذ إجراءات متنوعة ضد عابري المعابر ونقاط التفتيش من الفلسطينيين، بما في ذلك حجزهم أوقاتاً طويلة وتفتيشهم بشكل مهين. إن ما ذكر أعلاه يشكل غيضاً من فيض الإجراءات المتنوعة والقاسية التي يفرضها الاحتلال بوتيرة متسارعة ضد المقدسيين الفلسطينيين ومدينتهم، والتي يحاول من خلالها أن يسابق الزمن بإيجاده حقائق على الأرض أهمها تفرغ المدينة من أكبر عدد ممكن من المقدسيين الفلسطينيين، وتهويد أكبر قدر ممكن من المواقع بما فيها المواقع الدينية، وخصوصاً الإسلامية منها، من أجل كسر أي إرادة تسعى لإعادة المناطق الفلسطينية إلى أهلها. ولا شك في أن الاحتلال تمكن من تحقيق كثير من النجاحات بعد توقيع اتفاق أوسلو وانطلاق "عملية السلام"، كما نجح إلى حد كبير في تغليب روايته، وحتى المصطلحات التي يطلقها، على الرواية الأصلية، يساعده في ذلك ضعف الأداء العربي والفلسطيني مع دعم واضح من الدول الغربية في ظل غياب الفعل العربي الحاسم. ننتقل الآن، بعد هذا العرض الموجز لأهم الإجراءات التي عمدت إليها سلطات الاحتلال للاستيلاء على القدس وتهويدها وإفراغها من أكبر عدد ممكن من سكانها العرب، إلى الموضوع الرئيسي للبحث، وهو الأكاديميون المقدسيون.

## منهجية البحث

يركز البحث على مجتمع الأكاديميين المقدسيين الذين يحملون "بطاقة الإقامة الدائمة" من أعضاء الهيئة التدريسية من العاملين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية المنتشرة في الضفة الغربية ومدينة القدس. ويبلغ عدد أفراد هذا المجتمع البحثي

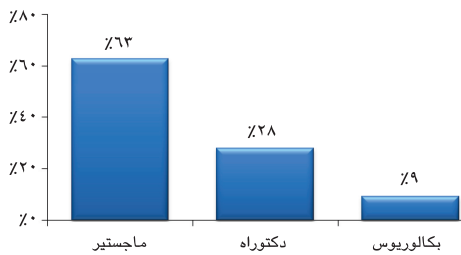
الأساسية من العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية  
والهندسية (الشكل رقم ٣ أدناه).

وعند النظر إلى التخصصات العلمية للمجتمع  
البحثي، يتبين أنهم يتوزعون على التخصصات



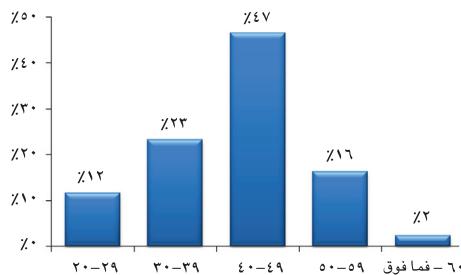
الشكل رقم ٣: التخصصات من العلوم الإنسانية والطبيعية والهندسية لمجتمع البحث

المسحية ١٢٩ أكاديمياً يمثلون نحو ٣٠٪ من مجتمع البحث، كما بلغت نسبة الإناث ضمن العينة الممثلة ٢٩٪. أمّا من حيث الدرجات العلمية فإن ٢٨٪ من المشاركين هم من حملة الدرجة العلمية الثالثة (الدكتوراه)، و٦٣٪ من حملة الدرجة العلمية الثانية (الماجستير)، كما يظهر في الشكل رقم ٤ أدناه.



الشكل رقم ٤: توزيع الدرجات العلمية للعينة الممثلة

ومن حيث الحالة الاجتماعية للعينة الممثلة فإن الشكل رقم ٥ يبين أن ٧٠٪ من الأكاديميين الممثلين في العينة متزوجون، ويظهر أن العينة الممثلة فتية إذ تشكل النسبة الكبيرة للمشاركين من الفئات العمرية بين ٢٠ و٤٩ عاماً ما مجموعه ٨٢٪ (انظر الشكل رقم ٥ أدناه).



الشكل رقم ٥: التوزيع العمري للعينة الممثلة

فيما يتعلق بمكان العمل فقد تبين أن أكثر من ٥٠٪ من الأكاديميين الممثلين في العينة يعملون داخل نطاق جدار الضم والتهود، بينما يعمل النصف الآخر خارج نطاق الجدار، وتحديدًا في المؤسسات الأكاديمية في الضفة الغربية. وهذا

إن أهمية تقويم أوضاع هذه الفئة المهمة، وفي هذا الوقت، تعتبر ضرورة وطنية لما تمثله من ثروة بشرية تساهم بشكل مباشر، ليس في تعليم وتدريب وتأهيل المصادر البشرية الفلسطينية فحسب، بل في الحفاظ على النسيج الاجتماعي الوطني أيضاً، فهي تعزز دور الفلسطيني المتعلم في بناء اقتصاد وطني ومؤسسات فاعله ومتطورة، كما هي الحال في المجتمعات الأخرى. ولذلك فإن أهمية الدراسة المسحية للمشروع وصانع القرار والمسؤول الفلسطيني تكمن في أنها تبين التطور الحاصل في أعداد الأكاديميين المقدسين الفلسطينيين، وكذلك مساهماتهم التي تمثل تحدياً واضحاً من جانب فئة فلسطينية نخبة للأوضاع غير الطبيعية بصمودها في وجه الإجراءات المستمرة لاستهدافها مع الشعب الفلسطيني بأكمله، ولتهويد القدس بشكل خاص.

لقد تم تطوير استبيان الدراسة المسحية بعد استمزاغ آراء متخصصين وممثلين عن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية وديوان الرئاسة، وقد تجاوبوا مع المبادرة بشكل إيجابي من خلال إبداء الآراء البناءة فيما يتعلق بالاستبيان. وبعد الانتهاء من تحضير الاستبيان تم توزيعه على المعنيين في مؤسسات التعليم العالي، وجرى التعامل مع المعلومات الخاصة فيه بمعايير الخصوصية حسب الأصول.

اشتمل الاستبيان على ثلاثة أقسام من حيث

التسلسل هي:

- ١ - معلومات أساسية عن المشارك.
- ٢ - معلومات خاصة بالواقع المعيشي والمعوقات التي يرى المشارك أنها تمثل تهديداً لوجوده.
- ٣ - مقترحات لحلول آنية تساعد على مواجهة الوضع القائم.

## عرض تحليل النتائج

تم توزيع الاستبيان على المجتمع البحثي، وقد بلغ حجم العينة الممثلة التي شاركت في الدراسة



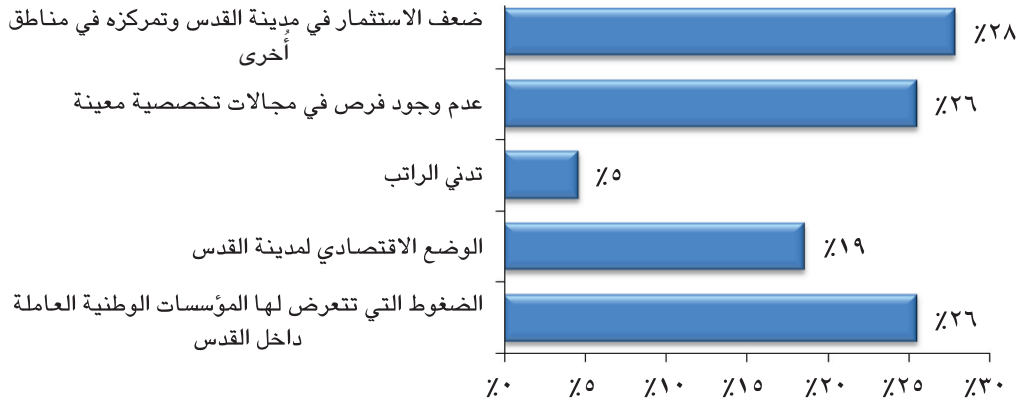
يزيد في عبء التدريس البيتي. أمّا فيما يتعلق بالتعليم الجامعي فقد أظهرت الدراسة أن نحو ٥٠٪ من الأكاديميين الممثلين في العينة لديهم أبناء يدرسون في المرحلة الجامعية، إذ يتعلم أبناء ٨٧٪ منهم في الجامعات الوطنية في مقابل ١٣٪ ممن يتعلم أبنائهم في جامعات أجنبية. ومن الجدير هنا الإشارة إلى أن أنظمة الجامعات الوطنية توفر مقاعد دراسية لأبناء العاملين فيها، الأمر الذي يؤدي دوراً إيجابياً وفاعلاً في التخفيف من عبء التعليم الجامعي داخل الوطن مقارنة بتكلفته في الخارج. وعند تحليل معطيات المشاركين فيما يتعلق بمعدل ما يتم اقتطاعه كنسبة مئوية من الدخل الشهري لتغطية متطلبات الضرائب المدفوعة إلى بلدية الاحتلال والفواتير والرسوم الأخرى، يتبين أن معدل الاقتطاع يصل إلى نحو ٣٠٪، أي ما يساوي، وبحساب بسيط، ما قيمته ٤٢٠ دولاراً أميركياً تُدفع كمعدل شهري، الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على كثير من المقدسيين الفلسطينيين، وهو عبء يزداد مع تدني الدخل بصورة عامة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن دراسة قامت بها "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" أظهرت أن ٦٧٪ من المقدسيين الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر.<sup>(١٤)</sup> إن عدم تمكن المقدسيين الفلسطينيين من تأسيس مؤسسات داخل القدس، وقلة ما بقي منها، وعدم سهولة الحصول على عمل لدى المؤسسات الإسرائيلية للقليل ممن يحاولون العمل فيها، أمور كلها تشكل صعوبة كبيرة. وإذا ما أقدم الاحتلال على تطبيق قوانين تمنع المقدسيين من الوصول إلى مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بذريعة "الانفصال"، كما يروج بعضهم وكما حدث مع قطاع غزة، ولا سيما أن بناء "حاضن القدس" اكتمل، فإن الأمور ستزداد سوءاً بشكل لا يمكن وصفه.

وأشارت آراء الأكاديميين الممثلين في عينة البحث إلى أن أهم أسباب عدم توفر فرص للعمل داخل القدس هو ضعف الاستثمار في هذه المدينة مقارنة بمدن فلسطينية أخرى، كما أن الضغوط التي

يتوافق مع الكم الأكبر من الأكاديميين المقدسيين الذين يعملون في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في مدينة القدس، ولا سيما مؤسسات جامعتي القدس والقدس المفتوحة. عند عرض الواقع المعيشي للأكاديميين المشاركين، وخصوصاً ذلك الذي يمثل الوضع الاجتماعي - الاقتصادي، يتبين أن نصف المشاركين لديهم سكن خاص، بينما يستأجر النصف الباقي مسكناً. ونظراً إلى عدم توفر مساكن كافية نتيجة الإجراءات الإسرائيلية، فإن تكلفة الاستئجار في القدس ارتفعت كثيراً خلال الأعوام العشرة الأخيرة، وهي تصل كمعدل شهري إلى ٩٠٠ دولار أميركي للشقة. أمّا معدل الدخل الشهري للأسرة فظهر أنه يصل إلى ما يعادل ١٤٠٠ دولار أميركي، وهو يساوي تقريباً أدنى دخل حددته دولة الاحتلال، علماً بأن المقدسي الفلسطيني يضطر إلى دفع الالتزامات الضريبية والفواتير الخدمائية بالمستوى نفسه الذي يدفعه صاحب الدخل العالي الإسرائيلي، علاوة على أن المقدسي الفلسطيني يدفع الأقساط التعليمية المدرسية التي تزيد على مثيلاتها في المدارس التي تشرف عليها وزارة المعارف في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، وتصل في معدلها السنوي للطالب في المدارس الخاصة إلى ١٠٠٠ دولار أميركي. وهذا يتوافق أيضاً مع نتائج الدراسة التي بينت أن ٨٨٪ من الأكاديميين المشاركين في الدراسة ممن لديهم أبناء في المرحلة المدرسية سجلوا أبنائهم في مدارس خاصة، وقد أفاد ٩٣٪ منهم بأن الأقساط المدرسية عالية جداً حالياً. كما أبدى ٤٧٪ ممن لديهم أبناء في مرحلة الدراسة قلقهم إزاء تدني جودة التعليم خلال الأعوام العشرة الأخيرة، والذي يمكن أن يكون مرده إلى تدني رواتب معلمي المدارس، الأمر الذي يضطرهم إلى العمل الإضافي في أعمال أخرى، ولا سيما التدريس خارج إطار المدرسة فيما يعرف "بالدروس الخصوصية" لتعويض النقص في رواتبهم، علماً بأن هذا يزيد في العبء الملقى على الأسرة التي تضطر إلى دفع مبالغ إضافية ثمناً للتعليم "الإضافي والخاص"، كما أنه

عدد المؤسسات التي يمكن أن تستوعب الأكاديميين في مدينة القدس (انظر الشكل رقم ٦ أدناه).

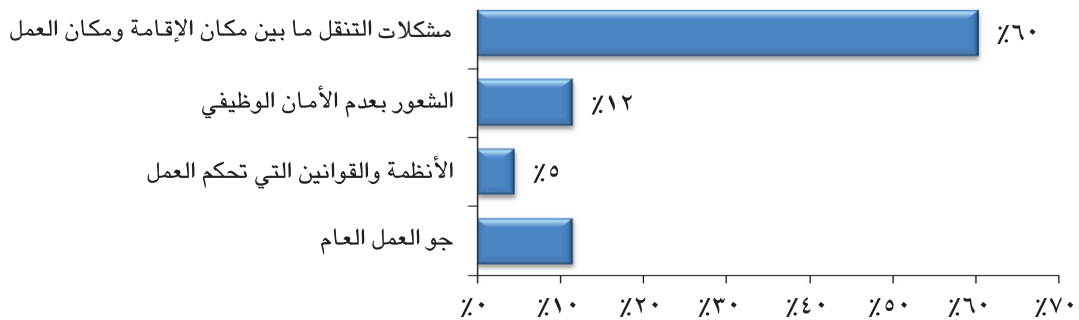
تتعرض لها المؤسسات المقدسية، وعدم توفر فرص للأكاديميين، هما من الأسباب التي أدت إلى قلة



الشكل رقم ٦: أسباب عدم توفر فرص عمل في مدينة القدس

عملهم ومكان إقامتهم هو من أهم المشكلات التي يواجهونها (الشكل رقم ٧ أدناه).

أما بالنسبة إلى أهم المشكلات التي يرى المشاركون أنها تشكل عائقاً كبيراً في حياتهم اليومية، فقد أفاد ٦٠٪ منهم بأن التنقل بين مكان



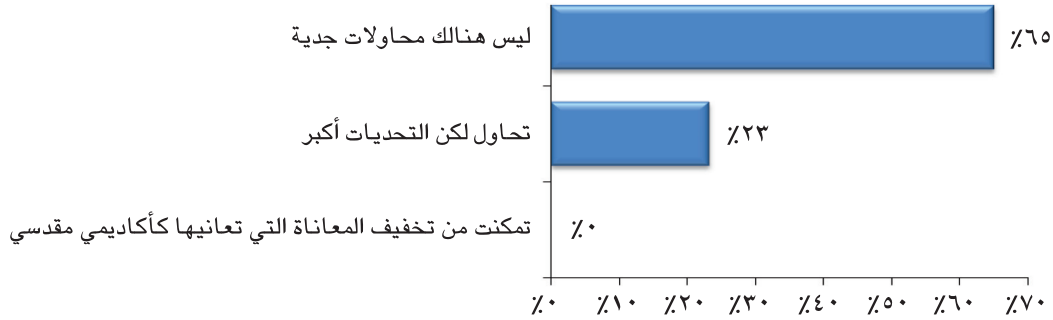
الشكل رقم ٧: المشكلات التي يواجهها الأكاديمي يومياً

أي نشاطات أخرى. ولدى قياس رأي المشاركين في مدى تفاعل السلطة الوطنية الفلسطينية مع أوضاعهم، وكيف يقوم المقدسيون الفلسطينيون بتطور الوضع السياسي بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على بدء العملية السياسية، فإن ٦٥٪ من المشاركين يرون أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تقوم بمحاولات جدية لتخفيف العبء عن المقدسيين، بينما يرى ٢٣٪ أن السلطة تحاول، لكن التحديات

وقد تبين من نتائج الدراسة المسحية أن أكثر من ٨٠٪ من المشاركين يمضون ما يصل إلى ساعتين كمعدل يومي في التنقل عبر "المعابر" ونقاط التفتيش، الأمر الذي يشكل عبئاً نفسياً وجسدياً كبيراً في ظل ممارسات جنود الاحتلال ضد الفلسطينيين على الحواجز، كما أن هذه الحواجز تسبب هدراً كبيراً للوقت والجهد والمال وتقلل من الوقت الذي يمكن أن يقضيه الفلسطيني مع أسرته، أو يقوم خلاله بالواجبات الاجتماعية أو بممارسة

معاناة المقدسيين الفلسطينيين، كما هو واضح في الشكل رقم ٨ أدناه.

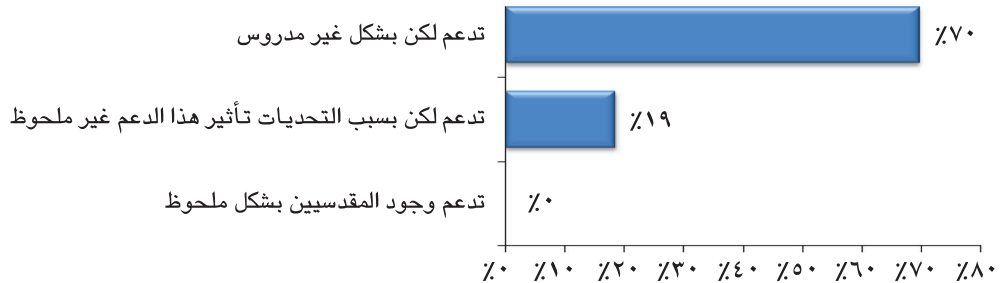
أكبر من محاولاتها. ولا يرى أي من المشاركين أن السلطة الوطنية الفلسطينية نجحت في تخفيف



الشكل رقم ٨: آراء المشاركين فيما يتعلق بتدخل السلطة الوطنية الفلسطينية

بدليل أن لا أحد من المشاركين وافق على أن هناك دعماً ملحوظاً للوجود المقدسي الفلسطيني (انظر الشكل رقم ٩ أدناه).

وفيما يتعلق بجهد المانحين من دول عربية وأجنبية لدعم القدس ومؤسساتها والمقدسيين الفلسطينيين فقد أظهرت نتائج الدراسة أن ٧٠% يعتقدون بوجود دعم مادي، لكنه غير مدروس،



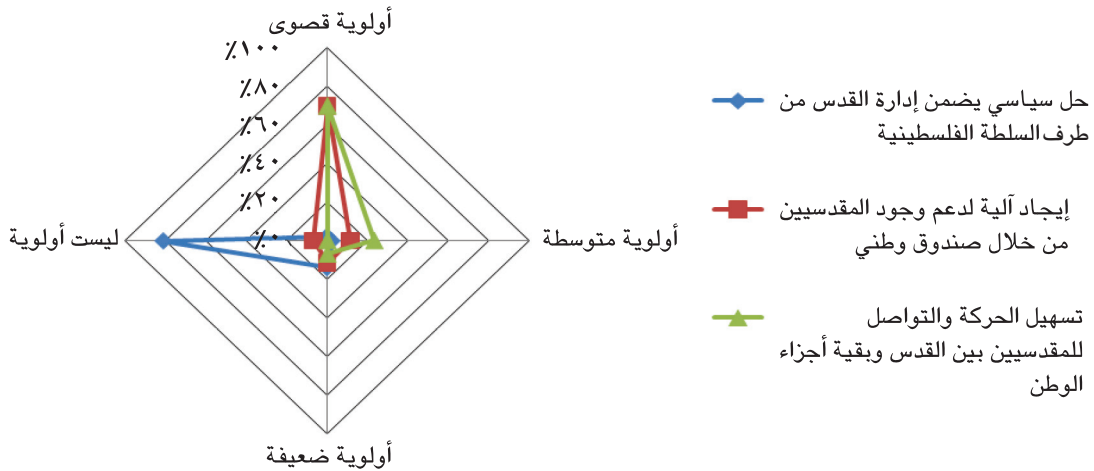
الشكل رقم ٩: مدى ما تقوم به الدول المانحة (عربية وأجنبية) من دعم لوجود المقدسيين

لقد حاولت الدراسة المسحية أن تقيس رأي المشاركين في العينة الممثلة فيما يتعلق بتوفر مقترحات لمواجهة التحديات التي سبق ذكرها، وروعي أن تكون المقترحات آنية، لأن الجميع لا يختلف على أن الأولوية الرئيسية للفلسطينيين جميعاً هي إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والديمقراطية. وقد أظهرت النتائج إجماعاً من المشاركين على أن الأولويات الآنية والممكنة في الوقت الحالي هي إيجاد آلية تدعم مواجعتهم لإجراءات الاحتلال المتتابة والمتسارعة، وذلك من

كما أظهرت الدراسة المسحية أن ٣% فقط من أفراد العينة من الأكاديميين يفكرون في الهجرة إلى خارج فلسطين، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على تمسك المقدسي الفلسطيني بأرضه على الرغم من الضغوط الهائلة التي يتعرض لها، كما أنه في الوقت نفسه، يشكل مؤشراً إلى أن ثمة حاجة إلى تضافر الجهود لتعزيز مقومات الصمود لديه، وكذلك تعزيز مبدأ "المحافظة على العقول" (Brain Gain) وليس "هجرة العقول" (Brain Drain) التي تورق كثيراً من دول العالم.

للسلطة الوطنية الفلسطينية إدارة القدس فعلياً  
وكاملاً على نحو يمكنها من تغيير الوضع للمصلحة  
الفلسطينية (الشكل رقم ١٠ أدناه).

خلال دعم مادي ومعنوي يمكن أن يحمي ويحافظ  
على تواصلهم مع باقي أرجاء الوطن المحتل. وفي  
السياق نفسه، فقد أجمع المشاركون على أن الوضع  
القائم الحالي لا يسمح بنضوج حل سياسي يتيح



الشكل رقم ١٠: الحلول الآنية للوضع القائم

والمعنوية على الرغم من وجود إمكانات أفضل  
كثيراً للعمل خارج فلسطين، وبأوضاع أحسن.  
وعليه، فإن على المسؤولين المعنيين إيجاد تواصل  
مع هؤلاء الأكاديميين ووضع البرامج والخطط التي  
تحافظ على وجودهم وتستثمر خبراتهم وكفاءتهم  
وتدعم ثباتهم، علماً بأن أفضل ما يتم الاستثمار فيه  
في هذه الأوضاع هو الإنسان الفلسطيني القادر على  
الصمود ومواجهة التحديات والبناء. كما أن صانع  
القرار مطالب بتوجيه الدعم، وبالضغط على الجهات  
الداعمة كي تركز على القطاعات التي تدعم صحة  
المجتمع وتطوره كالتعليم والصحة والاقتصاد كي  
يشعر الفلسطيني المقدسي، ومعه كامل الشعب  
الفلسطيني الذي يرى القدس عاصمته الوطنية  
والأبدية، أن هناك إجراءات جدية تساعد على  
الصمود والبقاء. ■

## الخلاصة

إن الهجمة التي تشهدها مدينة القدس تتطلب منا  
جميعاً، وخصوصاً المشرعين وصانعي القرار  
والمسؤولين الفلسطينيين والعرب، إيلاء موضوع  
حماية القدس وتعزيز صمود المقدسيين  
الفلسطينيين أهمية كبيرة، والتعامل مع الموضوع  
ليس كملف أزمات فقط، بل كموضوع يتطلب  
استراتيجية وخططاً للعمل قصيرة ومتوسطة وطويلة  
المدى تلبي الحد الأدنى المطلوب للمحافظة على  
النسيج الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني، وتدعم  
مادياً ومعنوياً فئات المجتمع في مواجهة الضغوط  
الهائلة التي تتعرض لها. أما فئة الأكاديميين من  
أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي  
فتشكل شريحة مهمة للغاية، وقد أظهرت نتائج  
الدراسة صمودها وتحملها الضغوط المادية

## المصادر

- (١) انظر الموقع الإلكتروني لمعهد الحقوق في جامعة بير زيت الفلسطينية:  
<http://www.lawcenter.birzeit.edu>
- (٢) انظر الموقع الإلكتروني للكنيست الإسرائيلي: <http://www.knesset.gov.il>
- (٣) انظر الموقع الإلكتروني للحكومة الفلسطينية: <http://www.palestinecabinet.gov.ps>
- (٤) Hamoked, "The Quiet Deportation – A Joint Report", 1997: <http://www.hamoked.org.il>
- (٥) مؤسسة الحق – فرع لجنة الحقوقيين الدولية – جنيف، "وثيقة عن الإجراءات الإسرائيلية المتسارعة ضد المقدسيين في القدس المحتلة"، حزيران/يونيو ٢٠١٠، في الموقع الإلكتروني:  
<http://www.alhaq.org>
- (٦) Meron Benvenisti, "Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Landscape Since 1948" (Berkeley: University of California Press, 2000).
- (٧) الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت في "شرقي القدس خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨"، ٢٠٠٩، في الموقع الإلكتروني: <http://www.icahd.org>
- (٨) بتسيليم، "وثائق ومعلومات خاصة بالانتهاكات الإسرائيلية"، في الموقع الإلكتروني:  
<http://www.btselem.org>
- (٩) Ibid.
- (١٠) Ibid.
- (١١) Ibid.
- (١٢) بلدية القدس، "الخطة الهيكلية المحلية – أورشليم القدس"، التقرير رقم ٤، آب/أغسطس ٢٠٠٤.
- (١٣) انظر الموقع الإلكتروني: [http://www.zionism-israel.com/bio/biography\\_jabotinsky.htm](http://www.zionism-israel.com/bio/biography_jabotinsky.htm)
- (١٤) جمعية حقوق المواطن في إسرائيل في "شرقي القدس – حقائق وأرقام"، ٢٠٠٨، في الموقع الإلكتروني:  
<http://www.acri.org.il>